الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

سلام أم مؤامرة؟

■ هل يدخل التآمر ضمن عناصر السلام، هل يتحقق بالوضوح والشفافية والمواقف المعلنة أم يتم ضمن طقوس من الغموض والسرية والتكتم والمواقف الملغومة التي تحمل في داخلها اكثر من تفسير؟ تلك اسئلة تدهم المراقب للشأن السوداني عشية اعلان اتفاق مشاكوس، فقد فاجا الاعلان كل الاطراف، واول من شملته تلك المفاجاة هو المفاوض نفسه. اذ جاء الاتفاق مفاجئاً لطرفي النزاع وهما يوقعان عليه! وامتدت المفاجاة للأطراف المراقبة. ودول الجوار الاقليمي. والشعب السوداني وحكومته. وقواه السياسية ومنظماته المدنية. وتلك ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ السلم وإدارة الأزمات إذ أن كل شيء قابل للتحقق بالمفاجاة الا السلام، لانه الضوء الذي يظل متصلاً ومستمراً وقادراً على الحفاظ على اشعاعه في حالتي الظهور والكمون.

الايجابية الوحيدة التي حملها الإتفاق انه امّن على إيقاف الحرب والكف عن الاقتتال وفتح افقاً للسلام الذي ظل شعاراً عزيزاً لأهل الشمال والجنوب على السواء. لكن تلك الايجابية تحمل في داخلها قتالاً جديداً لأنه اقتصر على الحكومة والحركة الشعبية واميركا مغفلاً الحركة السياسية السودانية ومغيباً للإرادة الوطنية الجامعة، ومتجاوزاً الدور التاريخي والجغرافي لمصر.

إن الذي يبعث بالشكوك ويؤججها على النحو الذي يصل الى حد اليقين بأن اتفاق مشاكوس اتفاق ملغوم هو انه لم ينحصر في قضايا وقف اطلاق النار، والترتيبات اللوجستية الخاصة بفصل القوات، وبرمجة مراحل السلام، بل انه ارجا هذه القضايا وتجاوزها الى قضايا الدستور، ونظام الحكم، وتقرير المصير بما يتيح الفهم بأن محصلته ستفضي الى شراكة مستدامة بين الحركة الشعبية والنظام الحاكم، ولعل التقريظ الذي انعم به الفريق عمر البشير على قرنق ووصفه بالوحدوي ورغبة البشير في العمل المشترك معه عبر دمج حزبيهما مستقبلاً تعبر عن رغبة اكيدة في إقصاء كل الحركة السياسية باقامة شمولية ثنائية تقتسم الريع الذي يبشر به البترول.

وهناك كثير من الشواهد التي تساند هذا الاستنتاج، فقد حرصت الحكومة قبل اعلان الاتفاق على شق حزب الأمة بضم العناصر الموالية تاريخياً للنظام لحلف مستقبلي بين حزب المؤتمر الوطني وبينها. وكافات المجموعة المنشقة بحقائب وزارية، ومقاعد رئاسية تقل عن الحجم الحقيقي للمجموعة في ظل قناعة الحكومة التامة بانها مجموعة بغير جماهير، وانضم السيد محمد سر الختم للحزب الحاكم، وعلى رغم انه انضم بمفرده إلا أن انضمامه يعني شق الطريقة الختمية لكونه صاحب نفوذ فعال في منطقة شرق السودان التي تدين معظم قبائلها بالولاء الشخصي له. واكتفت الحكومة على صعيد الحزب الاتحادي بهذا الانتصار إذ انها نجحت من قبل في استقطاب امينه العام الشريف زين العابدين الهندي لصفوفها، وبانضمام السيد محمد سر الختم للحزب الحاكم يكون الحزب الاتحادي الديموقراطي المؤلف أصلاً من الحركة الاتحادية والختمية قد انتهى عملياً لأن الحركة الاتحادية تساند الحكومة الآن. والشق الشرقي من الطريقة الختمية في طريقه للاضطلاع بمهامه ضمن الحزب الحاكم بما يشير الى أن الحزب الاتحادي الديموقراطي الذي يتزعمه الميرغني أصبح يمثل الطريقة الختمية في شقها الموالي للمرشد.

هذه الترتيبات التي قامت بها الحكومة ليست ترتيبات اعتباطية انما خطوات تقع ضمن حلقة استراتيجية لمقابلة متطلبات المرحلة القادمة، وهذا أقصى ما يؤمن المصالح الحيوية لحزب المؤتمر الوطني الذي تخلى الآن عن شعاره المرحلي الجهاد، الاستشهاد، النصر، وبدأ في تقليص نفوذ المتشنجين داخله وفض تحالفاته مع انصار السنة والعناصر الدينية المتشددة واستبدالها بشق من حزب الأمة، وطيف من الطريقة الختمية، وبمركز الحركة الاتحادية، اضافة للعناصر الجنوبية التي رسبتها اتفاقية السلام.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

محمد محمد خير *

أما الحركة الشعبية فهي المستفيد الأول من هذا الترتيب لأنه يفتح الطريق امامها بفرص عدة، فقد فشلت الحركة في قيادة مشروع قومي يلف كل قوى السودان، وهذا الفرز الذي بذلت الحكومة جهداً لتحقيقه يضع الحركة امام فرصة ناجزة لبناء حزب سياسي كبير سيكون حلفاؤه اهم قوى الشمال، ومحصلة الفرز تشير الى أن الميرغني سيكون أول اولئك الحلفاء بدافع الحركة الذاتية وبدافع مصر، وكذلك سيجد حزب الأمة الذي يقوده الصادق المهدي نفسه في تحالف قسري مع الحركة اضافة الى الحزب الشيوعي والقوى المنادية بعلمانية الدولة والأطياف الواسعة من قوى الاستنارة والوعي ومناطق التهميش التنموي والعرقي، وسيكون هذا الحلف هو الحلف الضامن لوحدة السودان وسيصعد قرنق عبره كقائد سياسي قومي بسند قوى الوعي، وبمباركة الختمية، ومرارات الصادق المهدي، وجهد الشيوعيين، وفرحة مناطق التهميش، وبدعم مصر، وذلك هو الطريق المفضل لقرنق الذي اجازه مؤتمر الحركة القيادي من خلال التوصية ببناء حزب يمتد من نمولي حتى حلفا، وهو طريق ظل يسعى له قرنق، وبشر به قبل سنوات عدة مستشاره السياسي منصور خالد في كتابه «قرنق يتحدث» الذي كتبه باللغة الانكليزية وطالب فيه الشمال بتهيئة نفسه لقبول حاكم مسيحي.

اما الخيار الثاني الذي يتيحه الترتيب الذي اعدته الحكومة على صعيد خارطة التحالفات فهو اقتسام السلطة مع الحزب الحاكم لمدة ست سنوات، يعزز خلالها قرنق كل قدراته ويحول الجنوب الى فردوس ارضي من خلال استقطاب دعم المركز واعادة التعمير ومن الدعم المباشر الذي يتلقاه من الدول المانحة وفي مقدمها اميركا ودول مجموعة الثماني التي تضم، الى جانب اميركا، كندا واليابان وفرنسا وانكلترا والمانيا وايطاليا وروسيا، التي اجازت في لقاء كالغاري في ولاية البرتا في كندا في ٢٨ حزيران (يونيو)، الشراكة الافريقية الجديدة الرامية في محتواها السياسي الى تنمية افريقيا وإعادة اكتشاف مواردها لرفد الاقتصاد العالمي بها لتنهض بدور سياسي ينطلق من ثقلها الاقتصادي الجديد الموالي لسياسات الدول الغنية والمناهض للإرهاب، هذا الغطاء الدولي بقوته الاقتصادية، وثقله السياسي، يتيح لقرنق تنمية جنوب السودان من خلال حكمه في المرحلة الانتقالية ذات الطابعين المركزي والاقليمي.

هذان الخياران يجعلان «الحركة الشعبية» المستفيد الأول والأوحد من الترتيبات الماكرة التي أعدها الحزب الحاكم لمواجهة السلام، وهذا ما يفسر تلكؤ قرنق في حضور الجلسة الافتتاحية لمؤتمر التجمع الذي عقد اخيراً في أسمرا، ويفسر بوضوح رفضه لاقتراح «التجمع» بتاجيل المفاوضات في طورها الثاني، وانتزاعه اعترافاً من «التجمع» بالإعلان على رغم التصريحات والبيانات التي سبقت ذلك، الأمر الذي يؤكد ابوية قرنق على «التجمع» واعتراف الأخير بتلك الأبوة في ضوء اليقين بانها ابوة بالتبني.

الخياران يعززان موقف قرنق. جنوب منفصل بثروات نفطية وزراعية وحيوانية ومعدنية مسنود بجنوب افريقي متعاون. وشمال ضعيف يشتجر شجاراً فقهياً حول الشريعة ومحيط دولي مساند لهذا الخيار، وخيار ضرورة يفرض على مصر قبول التعاون مع دولة الجنوب الجديدة صوناً لمصالحها، هذا إذا ما تلكأت الأطراف السياسية التي يتوجب عليها التحالف مع «الحركة الشعبية» ضماناً لوحدة السودان. ولم تلعب مصر دوراً في سد هذا الطريق، وذلك بالنزول الميداني للساحة السودانية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقراءة المتحولات العميقة فيها، وفهمها فهماً جديداً عن طريق التصاهر الطبيعي، وليس الملفات والتقارير التي تعود إلى عهد محمد علي، ومطلوب من مصر ترجمة أخوتها للشعب السوداني على نحو يمنح الاخوة حقيقتها العملية بوضعها في إطارها الصحيح وليس في متحفها التاريخي.

إن الطرف الوحيد الذي لم يتفاجأ بالسلام، هو الطرف الأميركي الذي اعد السيناريو، مستفيداً من جهود بعض الساسة الجنوبيين والأكاديميين منذ ندوة واشنطن التي أقرت تصوراً مماثلاً لما وقعته الحكومة والحركة في مشاكوس، ولا يخفى على احد أن أميركا تريد وضع يدها على بترول السودان واقصاء الصين وماليزيا من ذلك الملعب، استناداً إلى أن البترول السوداني اكتشاف أميركي قامته به شركة «شيفرون» مصادفة عندما استخدمت عام ١٩٧٤ صوراً بالأقمار الاصطناعية عن طريق «ناسا» حينما كانت تنقب في مناطق كينية وتنزانية، ولكن منطقتي المجلد وحوض مليط لاحا في صور «ناسا» الفضائية، بما يؤكد وجود البترول في السودان بعد ان ساد اعتقاد جيولوجي بان السودان مغطى بصخور غرانيتية تمنع وجوده، وهذا سبب يجعل أميركا تعتقد بان لها حق بالأصالة في بترول السودان، إضافة إلى ان مشروع الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا هو في الأصل مشروع اميركي جعلته الإدارة الحالية في اولوياتها ومنحته بعده السياسي بعد احداث أيلول (سبتمبر) لينهض بافريقيا في مواجهة الثروات العربية، واستطاعت أميركا لف مجموعة الدول الفتية لتبنيه كميدان اقتصادي جديد تعود ارباحه بمضاعفة غنى تلك الدول، ومردوده السياسي بتامين المصالح الحيوية لأميركا.

إن ترتيب الأوضاع في السودان في ضوء رأس المال الأميركي الضخم المتوقع بعد إقرار السلام، يتطلب وجود أطراف سياسية في الحكم لا تخالف الرأي الأميركي، والطرفان المرشحان هما النظام الحاكم و«الحركة الشعبية»، وستكتفي اميركا بهذين الفصيلين خلال الفترة الانتقالية، وواهم من يتصور خلاف ذلك، فالطرفان يستطيعان حماية آبار البترول، الحكومة بجيشها النظامي، و«الحركة» بقواتها التي سيتم استيعابها. وأميركا كمستثمر يهمها امن الاستثمار وعدم تعددية مراكز القرار، وسرعة الاستجابة، وقد اختبرت ذلك عملياً بتجاربها مع الطرفين، فـ«الحركة الشعبية» هي الحليف الطبيعي لأميركا، والنظام الحاكم هو المتعاون تعاوناً وصفته الإدارة الأميركية بالمثمر بعد احداث أيلول.

كما أن حصر الحكم في المرحلة الانتقالية على «الحركة» والنظام يتيح استقطاباً سياسياً من شانه أن يأتي بالحركة ديموقراطياً الى مقاعد الحكم، ويجبر الأحزاب الكبيرة على تحالف أهم معالمه فصل الدين عن الدولة، بما لا يقبل المناورة او التكتيكات، ويسدل الستار سلماً على جدال استمر منذ الاستقلال، ويقصي الحركة الإسلامية وحلفاءها ويجعلها تقضي على اطروحتها بيدها، ويضع قرنق على اعتاب مستقبل تمناه، وسعى له، ويستحقه، وستساند مصر هذا الطريق لأنه يضمن وحدة السودان، وستدعمه القارة الافريقية لأن مصالحها ترتبط الآن بالشراكة الجديدة، وتسانده الدول الفتية لأنه جزء من اتفاق أقرته قمة البرتا بحضور رؤساء الدول الفتية وبعض رؤساء الدول الافريقية. ولن تفرط الولايات المتحدة في هذا السيناريو الذي يقسم السلطة في مرحلتها الانتقالية بين النظام و«الحركة». لأن كل نتائجه تضمن تامين مصالحها، ولن يفرط النظام في ذلك السيناريو لأنه ربما يؤدي الى خلخلة التركيبة السياسية في الشمال ويجدد قوة الحلف الاسلامي، و«الحركة» بالطبع هي المستفيدة لأن السيناريو يتيح لها الانتقال الى مجال قومي يضعها موضع القائد لمشروع وطني او محوره على تقدير اقل.

---

* كاتب سوداني مقيم في كندا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية